في ظل سعي الوزارة إلى رفع سقف الإنتاج

برلمانيون لـ (المدى) : الضرورة تقتضي تأسيس شركة نفط وطنية قابضة

□ بغداد / أحمد عبد ربه

عزا برلمانيون الانخفاض المفاجئ في صادرات البلد النفطية إلى اسباب تتعلق بواقع البنى التحتية للقطاع النفطي بالإضافة الى عدم انفتاح الوزارة على الجهات الرقابية بالبلد، مشيرين إلى أن بعض المشاكل التي أعلنتها الوزارة وحدها غير مقنعة.وأكدوا في أحاديث لـ (المدى) على ضرورة تأسيس شركة نفط وطنية قابضة يصار لها ادرع من القطاع الخاص المحلي منعاً لاحتكار صناعة النفط من قبل الشركات العالمية.ووصف النائب عن لجنة النفط والطاقة البرلمانية عدي العواد وزارة النفط بأنها منغلقة على جميع الجهات الرقابية في البلد .

وقال العواد لـ (المدى): إن وزارة النفط تتعامل بانغلاق كامل على جميع الجهات الرقابية بالإضافة الى عدم وجود عملية إشراف شفافة على الثروة النفطية والغازية

واضاف العواد : طالبنا وزارة النفط بتوضيح رسمي عن اسباب الانخفاض المفاجئ للصادرات وبيان المشكلات التي أدت الى ذلك، لافتاً الى اعلان الوزارة مسبقاً أسبابا تخص الاحوال الجوية وغيرها من الامور الفنية البسيطة غير مقنعة بحسب رأيه، معتبراً اياها اداة لغرض الاستهلاك الاعلامي .من جانبه قال عضو مجلس النواب السابق عبد الهادي حساني لـ (المدى) إن ما اعلنته الوزارة حول الأحوال الجوية وعدم استقرار البحر وحده غير كاف بالنسبة لانخفاض مستويات التصدير، مبيناً وجود بعض العوامل الاخرى التي ادت الى هذا التراجع منها واقع البنى التحتية، داعياً الى ضرورة تطوير الانتاج والنقل.

واضاف حساني : الضرورة تستدعي الاهتمام بالقطاع الخاص وتأهيله وتدريبه حتى لا يصار الى عملية احتكار صناعة النفط من قبل الشركات العالمية بالإضافة الى ضرورة تشكيل شركة نفط وطنية قابضة، لافتاً الى ان الاهتمام بالقطاع الخاص يعد من اهم الابعاد في ترسيخ التجربة الوطنية في البلاد وزيادة الدخل في واقع الإستراتيجية الاقتصادية .في وقت سابق انتقد برلمانيون انخفاض صادرات البلاد النفطية للشهر الثاني على التوالي رغم وجود خطط حكومية لزيادة معدل التصدير.وكانت شركة تسويق النفط الحكومية (سومو) قد قالت ان صادرات العراق من النفط الخام انخفضت إلى ٢,٠١٤ مليون برميل يوميا في شباط/ فبراير من ٢,١٠٦ مليون برميل يوميا في كانون الثاني.وقال عضو لجنة النفط والطاقة فرات الشرع بحسب(آكانيوز) إن استمرار هبوط صادرات العراق النفطية يعود إلى مشاكل إدارية وفنية تعيق عملية الاستقرار والنهوض بالصادرات النفطية بالإضافة إلى مشاكل سوء الأحوال الجوية وكذلك المشاكل السياسية التي تشهدها المنطقة.

وبحسب تقرير سومو فان العراق شحن ١,٦٣٩ مليون برميل يوميا من مرفأ النفط الجنوبي البصرة في شباط، هبوطا من ١,٧١١ مليون برميل يوميا في كانون الثاني، بينما بلغت الشحنات من الحقول الشمالية حول كركوك ٣٧٥ ألف برميل يوميا في شباط مقارنة مع ٣٩٥ ألفا في كانون الثاني. وأضاف التقرير أن السبب في هبوط الصادرات في شباط هو سوء الأحوال الجوية حول ميناء البصرة وكذلك بعض المشكلات الفنية في حقول كركوك الشمالية.وأضاف الشرع أن "ابرز المشاكل الفنية والإدارية هو حاجة الوزارة إلى تعزيز قدرة منظومة الأنابيب على رفع الصادرات النفطية خاصة عبر أنبوب جيهان التركي بالإضافة إلى توفير كوادر إضافية لرفع مستوى إنتاج الحقول النفطية ومتابعة مشاريع تطوير الحقول وتأهيلها".

وتابع : أوصينا وزارة النفط بإتباع آليات واضحة في الإفصاح عن واردتها بصورة شهرية وعدم اختصارها على بعض الوكالات الأجنبية إلا أنها لم تلتزم بذلك لأسباب غير معلومة.

ويسعى العراق إلى رفع صادراته إلى ٢,٦ مليون برميل يوميا خلال العام الحالي وفق الخطة المدرجة في موازنة البلاد المالية التي تعتمد على واردات النفط بنسبة ٩٥ في المائة.

والعراق يملك رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل، وأبرم اتفاقات مع شركات طاقة عالمية لرفع الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول

دعوات لتأسيس شركة نفط وطنية

الزراعة النيابية تدعو لاستخدام تقنيات حديثة في الري

□ بغداد /متابعة المدى

دعت لجنة الزراعة في مجلس النواب إلى استخدام التقنيات الحديثة في الري لتدارك شح المياه، فيما طالبت وزارتا الزراعة والموارد بحث الفلاحين للعمل بنظام المراشنة لتأمين مياه السقي للأراضي المزرعة بمحصولي القمح والشعير.وقال عضو لجنة هادي الياسري لـ"السومرية نيوز"، إن " شح المياه في حوضي دجلة والفرات أصبح عائقاً كبيراً يهدد مستقبل الزراعة في البلاد خاصة مع استمرار دول الجوار بتجفيف منابع الأنهار القادمة منها".

وأضاف الياسري أن "اللجوء إلى استخدام التقنيات الحديثة في الري كالري بالرش والتنقيط يعد عنصراً مهماً لتدارك شحه المياه وعدم التبذير به مثلما يحصل في طرق الري التقليدية"، مطالباً" وزارتي الزراعة والموارد المائية بحث الفلاحين والمزارعين على استخدام الطرائق الحديثة في الري كونها تعطي نتائج إيجابية كبيرة ليس على مستوى تقنين المياه، بل على مستوى ارتفاع الإنتاجية لمختلف المحاصيل الزراعية وبالذات القمح والشعير".وأكد الياسري أن "استجابة الفلاحين إلى هذا النوع من الري من خلال انتشار منظومات الري بالرش في معظم أراضي محافظة واسط وكذلك في المحافظات الأخرى المنتجة للقمح والشعير"، مستدركا بالقول "لابد من حثهم على الإكثار من استخدامها".

ودعا الياسري وهو نائب عن محافظة واسط دوائر الموارد المائية إلى "اللجوء للعمل بنظام المراشنة لتأمين وصول مياه السقي إلى كافة الأراضي الزراعية وضمان حصول كل فلاح على احتياجاته من مياه السقي"، مشددا على ضرورة "وجود لجان مشتركة من الزراعة والموارد المائية وكذلك الجمعيات الفلاحية إلى جانب المجالس المحلية لمراقبة ظاهرة الهدر في المياه المخصص لأغراض السقي ومنع تفاقم هذه الظاهرة التي تؤدي إلى ضياع كميات كبيرة من المياه".ويمثل نظام المراشنة أحد الأنظمة التي تعتمدها الموارد المائية لضمان حصول كل فلاح على المياه الكافية لسقي محاصيله الزراعية، والمقصود بالمراشنة التناوب في استخدام مياه السقي بين مجموعة من الفلاحين على امتداد الأنهار والجداول الكبيرة ويحصل أحيانا بين فلاح وآخر على مستوى النهر الصغير بما يضمن لكل فلاح الاكتفاء من تلك المياه.ويعاني العراق من وجود شح كبير في المياه ضمن حوضي دجلة والفرات بسبب قيام دول الجوار وبالذات تركيات بتقليل تدفق المياه إلى الأراضي العراقية من خلال روافد نهر دجلة نتيجة لإنشاء سدود كبيرة في أراضيها ومنها سد أتاتورك الذي يعد خطراً كبيراً يهدد مستقبل العراق المائي، كما كان للسلطات الإيرانية دور مماثل من خلال تجفيف منابع عشرات الأنهار التي كانت تتدفق من أراضيها لتصب في الأراضي العراقي ولقي ذلك اعتراضات شديدة من الجانب العراقي على المستوين الرسمي والشعبي.يذكر أن محافظة واسط تعد من المحافظات المتميزة بزراعة محاصيل الحبوب كالحنطة والشعير ونالت المحافظة خلال الموسمين السابقين الصدارة على مستوى البلاد في كميات الحبوب المنتجة فيها والتي بلغت في الموسم الماضي نحو نصف مليون طن من القمح والشعير، وتعتمد الأراضي الزراعية في المحافظة على الري بالواسطة وكذلك الري السيح وكلاهما يتم من خلال نهر دجلة الذي يخترق المحافظة من شمالها إلى الجنوب إضافة إلى الأنهار المتفرعة منه.

نقص الكهرباء والوقود يهدد بفشل الخطط الزراعية في ديالى

□ديالى /المدى

أجمعت الأوساط الرسمية المسؤولة عن القطاع الزراعي في ديالى أمس الأحد على أن مشكلة نقص الوقود والكهرباء تهدد الخطط الزراعية وفرص الاستفادة من المبادرة الزراعية وتقويض نجاحها في تحقيق مكاسب اقتصادية ومعيشية للمزارعين وللأهالي في المحافظة.وقال مدير ناحية العظيم عبد الجبار العبيدي بحسب(اكانيوز):إن قلة تجهيز الكهرباء ونقص الوقود أصاب الخطط الزراعية المقررة بالإخفاقات الكثيرة، واثر سلبا في كمية المنتج الزراعي، مؤكدا أن معاناة الفلاحين تتفاقم في ظل مشاكل الوقود والكهرباء ورداءة الأسمدة والمبيدات الزراعية التي توزع للفلاحين .

وأضاف العبيدي : أن ناحية العظيم تحتل المراتب الأولى في زراعة المحاصيل الصيفية والشتوية، معللاً تردي وانهيار الزراعة الديمية بسبب قلة الأمطار والدعم الحكومي، مطالبا في الوقت نفسه بإيجاد حلول جذرية لمشاكل القطاع الزراعي لتجنب انهياره من جديد .

وبين رئيس المجلس المحلي لناحية قزانية مازن الخزاعي أن مشكلة الكهرباء عامة في جميع الجوانب وليس القطاع الزراعي فحسب، مؤكدا ان الخطة الشتوية خلال موسم الاستزراع تأثرت بشكل كبير بسبب مشكلة الكهرباء والوقود.

وقال الخزاعي لـ(اكانيوز) إن توزيع الوقود على المزارعين بأسعار مدعومة لم يسعف الخطط الزراعية وخاصة الشتوية التي تشهد تراجعا واضحا في معدلات انتاج محاصيل القمح والشعير مقارنة بالموسم السابق .

ويحذر المزارع (قيس العزاوي ٥٤ عاما) من انهيار القطاع الزراعي وتجريف جزء كبير من الأراضي الزراعية بسبب غياب الحلول الجذرية والواقعية لمشاكل الكهرباء والفساد المستشري في عمليات توزيع الوقود من قبل بعض أصحاب المحطات الأهلية والحكومية .وتابع قائلا : إن اغلب الفلاحين يسعون وراء القروض الزراعية لتحقيق مكاسب أخرى بعيدة عن المبادرة الزراعية، خوفا من فشل المشاريع ولتقليل الخسائر المادية قدر المستطاع .أما المزارع (محمد الأسدي ٤٤ عاما) فيؤكد أن المبادرة الزراعية كفيلة بنهوض الواقع الزراعي في ديالى وتحقيق مكاسب اقتصادية للمواطن والفلاح، إلا أن مشاكل نقص الوقود والكهرباء أفسدت جميع الجوانب الايجابية فيها، داعيا إلى تشكيل لجان رقابية تشرف على توزيع الوقود للمزارعين ويتم تجهيزهم بمولدات كهربائية إلى جانب الحصص اللازمة من الوقود (الكاز) لتشغيلها.بدوره دعا مدير زراعة محافظة ديالى ماجد العزاوي الفلاحين والمزارعين إلى استخدام منظومة الري بالتنقيط للتقليص من استهلاك المياه في ري المزروعات، لافتا إلى وجود قروض ميسرة من دون فوائد تشجيعاً لاعتماد هذه المنظومة.

وقال العزاوي لـ(اكانيوز) أمس إن محافظة ديالى تعتبر من المحافظات التي تعاني من شح في المياه الأمر الذي يلقي على عاتقنا إيجاد حلول لإنتاج المحاصيل الزراعية بأقل كمية ممكنة من المياه، مؤكدا ان الحلول الوحيدة للخلاص من مشاكل نقص الوقود والكهرباء هي استخدام منظومة الري بالتنقيط ومنظومة الري بالرش.

الى ذلك اكد مدير الموارد المائية في ديالى باسم مجيد أن دائرته وضعت خطة شتوية وفق المخزون المائي لبحيرة حمرين، مطالبا المزارعين بعدم تجاوز حصصهم المائية لضمان وصول المياه الى جميع المزارعين بالتساوي.

وقال مجيد لـ (اكانيوز): إن نقص المياه وانحسار الأمطار الى جانب مشاكل نقص الوقود والكهرباء دفعت دائرته الى إلغاء الخطة الصيفية للعام الماضي والعام الحالي باستثناء المناطق التي تتزود بالماء من مشروع أسفل وجانب الخالص الذي يعد المشروع الاروائي الأبرز في ديالى حيث أنجز العام ٢٠٠٠ .

وتعد الأراضي الزراعية لمحافظة ديالى أخصب الأراضي في العراق حيث تبلغ ٣,٥ ملايين دونم، فيما تبلغ نسبة الفلاحين ٧٠٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة. وتشتهر بزراعة الرمان والتمور والفستق والعنب والرز، وبقيت لسنوات طويلة من أهم المحافظات المصدرة لهذه المحاصيل إلا إن الواقع الزراعي في عموم مناطق ديالى أصيب بالانهيار خلال السنوات التي أعقبت زوال النظام السابق بعد عزوف اغلب الفلاحين عن ممارسة المهنة، فيما اضطر الكثير منهم إلى بيع أراضيهم الزراعية بعد تقسيمها إلى قطع سكنية صغيرة توفر لهم مبلغا من المال يفوق دخلهم من إنتاجية الزراعة.

مسؤول محلي : موازنة كربلاء تعتبر الأكبر من نوعها

□ كربلاء /المدى

اعتبر نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف جاسم الخطابي أن ميزانية تنمية الأقاليم المخصصة لمحافظة كربلاء والبالغة ٣٢٠ مليار دينار تعتبر الأكبر من نوعها على مدى السنوات السابقة ، لافتا إلى أن مشاريع مد شبكات الطاقة الكهربائية ستكون من أولويات عمل الحكومة المحلية للعام الحالي.

وقال الخطابي لوكالة كردستان للأنباء (أكا نيوز) : أن وفدا من محافظة كربلاء زار مؤخرا رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري وعقد اجتماعا موسعا معه ومع وزير المالية رافع العيساوي لتدارس حجم الموازنة المالية لمحافظة كربلاء للسنة الحالية". مضيفا أن "الاجتماع تمخض عن موافقة الحكومة الاتحادية ووزارة المالية على تخصيص ميزانية تعتبر الأكبر من نوعها للمحافظة، حيث بلغت ٣٢ مليار دينار من ضمنها الأموال المدورة من السنوات السابقة ، وكذلك التخصيصات المالية لمشروع طريق يا حسين الذي تبلغ كلفته الإجمالية أكثر من ٥٠ مليار دينار" .ولفت الخطابي الى انه لدى الحكومة المحلية خطة وضعت من قبل لجنة التخطيط الاستراتيجي بمجلس المحافظة وهي المباشرة بالمشاريع المهمة لاسيما مد شبكات الطاقة الكهربائية حيث سيتم تخصيص جزء كبير من الميزانية لتوفير خدمة الطاقة الكهربائية للمناطق الريفية والمناطق الزراعية (البستنة) ، إضافة الى النهوض بمشاريع البنى التحتية لمركز المدينة ". وأشار إلى أن " الحكومة المحلية بالاتفاق مع المحافظ آمال الدين الهر ستقوم بسحب العمل من الشركات المتلكئة وإسنادها إلى شركات أخرى بعد توفر الأموال اللازمة".

وأكد الخطابي أن تخصيص ميزانية بهذا الحجم تعادل أربعة أضعاف لما خصص للمحافظة العام الماضي. وذلك بسبب الميزانية الانفجارية التي حققها العراق للعام الحالي والتي تجاوزت ١٠٠ مليار دولار".

يذكر أن محافظة كربلاء كانت قد طالبت بميزانية اكبر من التي خصصت لها العام الماضي التي بلغت ٨٥ مليار دينار على اعتبار أنها تستقبل ملايين الزائرين سنويا وتحتاج الى مشاريع للبنى التحتية تتجاوز قيمة الميزانية المرصودة لها ، فضلا عن الديون المترتبة على الحكومة المحلية من مشاريع سابقة وتتجاوز ٩٠ مليار دينار بحسب محافظ كربلاء .

شركات إماراتية تنفذ مشاريع خدمية في سبع محافظات

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة البلديات والأشغال عن دخول ٢٣ شركة اماراتية للسوق العراقية لتنفيذ مشاريع خدمية متنوعة في سبع محافظات عراقية.

وقال المستشار الإعلامي في الوزارة، جاسم محمد بحسب(آكانيوز) إن "وزارة البلديات والأشغال اتفقت مع ٢٣ شركة إماراتية لدخول السوق العراقية لتنفيذ مشاريع خدمية متنوعة في سبع محافظات عراقية.وأضاف ان المحافظات التي ستعمل فيها الشركات هي: ذي قار، والبصرة، وكركوك، وميسان، وصلاح الدين، والانبار، والمثنى، وستنفذ مشاريع نصب محطات تصفية المياه واكساء الشوارع وبناء مشاريع مد أنابيب المجاري.وأوضح محمد أن "وزارة البلديات تعمل على تقليل المشاكل البيروقراطية والإدارية التي تواجه الشركات العالمية في دخول السوق العراقي وتنفيذ مشاريع إستراتيجية".

وأعلنت وزارة البلديات والأشغال عن البدء بتنفيذ قاعدة بيانات لحاجة المحافظات للمشاريع الخدمية. وقالت وزارة البلديات والأشغال العراقية الأحد إنها خصصت ١٣ ألف دونم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية ضمن موازنة عام ٢٠١٢.

خبير: لا تنمية اقتصادية من دون حل مشكلة الكهرباء

□ بغداد /متابعة المدى

وصف خبير اقتصادي أزمة الكهرباء بأنها العائق الأساس أمام أية تنمية تنهض بالواقع الاقتصادي.وقال ثامر الهيمص لـ/البغدادية نيوز/ إنه "لا تنمية اقتصادية من دون معالجة حقيقية لأزمة الكهرباء لان كل المشاريع الاقتصادية والتنموية تعتمد على الطاقة الكهربائية"، داعيا صناع القرار إلى التفكير والتخطيط العلمي لكي لا يأتي اليوم الذي يتوقف فيه البلد عن استيراد كل شيء".وأشار الهيمص إلى أن محافظات إقليم كردستان أصبحت تزود مدنها بعشرين ساعة من الكهرباء، متسائلا: "ألسنا جميعاً عراقيين ونأخذ حصصا من الموازنة نفسها فما الفرق؟".يذكر ان سلطات إقليم كردستان وضعت خطة، وقد فرت رقابة صارمة على توزيع الطاقة الكهربائية إضافة الى تنسيق عال بين أصحاب المولدات الخاصة وبرامج القطع .. فضلا عن الصيانة المستمرة لمحطات التوليد والشبكة الوطنية ..

وشدد الهيمص على ضرورة تفعيل القطاعات الإنتاجية زراعياً وصناعياً وسياحياً، مستدركاً أن النهضة في أي من هذه القطاعات تحتاج نهضة في قطاع الكهرباء.

وتابع الهيمص أن "مشكلة الكهرباء أصبحت لغزا شبه مستحيل الحل ، وذلك بسبب كثرة الوعود وتعثر التنفيذ.

وكشفت لجنة الطاقة البرلمانية عن أن ساعات تجهيز التيار الكهربائي لصيف عام ٢٠١٢ ستكون أسوأ من العام الماضي.

وقال عضو لجنة الطاقة البرلمانية عدي عواد في بيان له تلقت البغدادية نيوز نسخة منه إن " تقرير للجنة الطاقة البرلمانية يؤكد ان ساعات تجهيز الطاقة لصيف العام الحالي ستكون أسوأ من عام ٢٠١١".

وتعد أزمة الطاقة الكهربائية من اكبر الأزمات التي يعاني منها العراق منذ اكثر من عقدين من الزمن إلا أنها اشتدت خلال الأعوام القليلة الماضية لتصل ساعات قطع التيار الكهربائي في فصل الصيف إلى اكثر من ١٦ ساعة في اليوم .

وشكلت أزمة الكهرباء أهم القضايا التي طالب المواطنون – خلال التظاهرات التي شهدتها بغداد – الحكومة بحسمها بأسرع وقت .